مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٢٣

الخميس، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة برودهيرست إستيفال	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيد فلين
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فاري
	النرويج	السيدة سييد
	النيجر	السيد سومانا
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

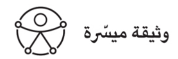
جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

21-20085 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/667 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الصين والاتحاد الروسي.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن الاتحاد الروسي، بوصفه عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي وعضوا دائما في مجلس الأمن، يأخذ على محمل الجد مسؤولياته فيما يتعلق بالحلول في مرحلة ما بعد النزاع، وكفالة إقامة علاقات حسن جوار بين الطوائف في البوسنة والهرسك. وبلدنا ضامن لاتفاق دايتون ومشارك في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام.

نحن مقتنعون بأن هدف تعزيز السلام والاستقرار والأمن التنمية الاجتماعية في البوسنة والهرسك لا يمكن تحقيقه إلا بالامتثال للمبادئ الأساسية لاتفاق دايتون، أي الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية، والمساواة في الحقوق لجميع شعوبها التأسيسية الثلاث وكيانيها الرئيسيين مع سلطات دستورية واسعة.

لقد مر أكثر من ٢٥ عاما على توقيع اتفاق دايتون. خلال تلك الفترة، اكتسب تدريجيا الممثل السامي، الذي كان من المفترض في البداية أن يؤدي دورا في تحقيق الاستقرار في البلد، شبكة معقدة من السلطات والاختصاصات، بما في ذلك في ظل سلطات بون، وأصبح أساسا تقريبا القيصر المنفرد بالحكم،ويسمح له "بإقامة العدل" دون عقاب. وفي مرحلة ما بعد الحرب، ربما كان دوره مبررا نظرا لضرورة إجراء مصالحة بين الأطراف المتحاربة، ولكن الأمور اختلفت الآن تماما على الأرض. لقد أثبت البلد أكثر من مرة قدرته على الاستدامة، بما في ذلك كعضو في مجلس الأمن وكرئيس للجنة الوزارية لمجلس أوروبا، ولم يعد بحاجة إلى هذه الوصاية المهينة

ومع ذلك، لا يزال الممثل السامي يتمسك بسلطةالوصاية غير الملائمة من جميع جوانبها ويواصل التأثير على عملية التسوية السلمية، بشكل سلبي الآن. وهذا يفسر عدم وجود توافق في الآراء بين الكيانات المكونة للبوسنة والهرسك فيما يتعلق بتعيين كريستيان شميت، ألمانيا، من جانب بعض أعضاء اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام.

يمكن أن تكون عواقب ذلك القرار خطيرة جدا ويصعب التنبؤ بها. والإنجازات الإيجابية التي تحققت خلال فترة ما بعد النزاع مهددة بالدمار الآن. ولا يود أحد أن يرى هذا السيناريو الذي يمكن أن يتفاقم بفعل محاولات تجاوز مجلس الأمن في تعيين الممثل السامي الجديد. ونعتقد أن مواقف بعض الممثلين في اللجنة التوجيهية ليست كافية لكي يعتبر السيد شميت الممثل السامي الجديد. إن اتفاق دايتون وتجربة السنوات الخمس والعشرين الماضية تدل على أن دور مجلس الأمن في تعيين أي ممثل سامٍ جديد لا بديل له.

لا يزال مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، يشارك في عملية السلام في مرحلة ما بعد اتفاق دايتون. وفي الواقع، نسمع في البوسنة والهرسك تلك الآراء المماثلة. واسترشادا بذلك، وخدمة لمصالح تعزيز السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك ومنطقة البلقان عموما، قررت روسيا والصين أن تعرضا على المجلس مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/667 والذي يهدف إلى التخلص من الفجوات والمشاكل غير القانونية آنفة الذكر.

وفي إيماءة على حسن النية وبروح من التوافق، يتوقع المشروع تمديد ولاية مكتب الممثل السامي لمدة سنة أخرى أخيرة مع الحد من نوع السلطات التي لا مبرر لها والتي تكاد تكون استعمارية.

ونأمل أن يبدي زملاؤنا في مجلس الأمن الحكمة اللازمة لدعم مشروع قرارنا S/2021/667، وبالتالي تجنب العواقب السلبية المتعلقة بتعيين الممثل السامي.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار S/2021/667، أن تعلق على مسألتين رئيسيتين قبل التصويت.

أولا، فيما يتعلق بتعيين الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فإن للممثل السامي تأثيرا هاما على الحالة في البوسنة والهرسك. وسواء كانت إجراءات تعيين الممثل السامي عادلة ومعقولة أم لا، فإنها تعرض للخطر شرعية الممثل السامي، الذي يتم اختياره بهذه الطريقة، وسلطة مجلس الأمن في المسائل المتصلة بالبوسنة والهرسك والمصالح الأساسية لدولة البوسنة والهرسك وشعبها. وبناء على ذلك، يجب أن تحظى هذه المسألة باهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن.

وبموجب اتفاق دايتون للسلام، يضطلع مجلس الأمن بدور لا يمكن إنكاره في تعيين الممثل السامي، الأمر الذي أصبح ممارسة راسخة منذ أمد بعيد شكلت التعيينات الماضية سوابق لها. إن تجاهل هذه الممارسة، أو الأسوأ من ذلك، محاولة فرض تعيينات بالتحايل على المجلس سيشكل سابقة جديدة ذات أثر سلبي. والقيام بذلك ليس معقولا ولا مستصوبا.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة منصب الممثل السامي نفسه، كما أكدت الصين في مناسبات عديدة، يمثل نظام الممثل السامي والسلطات المنبثقة عن مؤتمر بون لتنفيذ السلام ترتيبا خاصا لفترة محددة. لقد شهدت الحالة في ذلك البلد تغيرات عميقة بعد مرور أكثر من خمسة وعشرين عاما على انتهاء الحرب في البوسنة والهرسك. وفي ظل الظروف الجديدة، فإن لدى عدد من الأطراف في البوسنة والهرسك وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بنظام الممثل السامي.

ولم يعد الحفاظ على هذا النظام وسلطات بون يتماشى مع الاحتياجات الفعلية لدولة البوسنة والهرسك وشعبها، كما أنه لا يساعد البلد على ممارسة سيادته أو على تحقيق الاستقلال أو الاستقلال الذاتي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى البوسنة والهرسك بما يتناسب مع التطورات على أرض الواقع.

واشتركت الصين وروسيا في تقديم مشروع القرار S/2021/667 من أجل الحفاظ على سلطة مجلس الأمن وممارساته الراسخة، وصون سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها، والاستجابة لشواغل شعب البوسنة والهرسك وتطلعاته. وندعو أعضاء المجلس إلى التصويت مؤيدين لمشروع القرار.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/667، والمقدم من الاتحاد الروسي والصين.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي والصين

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

إستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): حظي مشروع القرار بتأييد عضوين بدون أي معارضة، مع امتناع ثلاثة عشر عضوا عن التصويت. ولم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نلاحظ مع الأسف أن مجلس الأمن لم يتمكن اليوم من اعتماد مشروع القرار S/2021/667 بشأن تعيين الممثل السامي للبوسنة والهرسك وأنه لم يوافق على ترشيح السيد كريستيان شميت. وقد حذرنا من أن أي محاولات من جانب زملائنا لتجنب إشراك مجلس الأمن في هذه العملية ليست غير مشروعة فحسب، بل خطيرة أيضا. ولذلك، وبعد استقالة السيد فالنتين إنزكو، سيظل المنصب شاغرا. ولا يوجد أساس قانوني لما حدث.

وندعو الأعضاء الغربيين في المجلس إلى عدم مفاقمة الحالة، والعودة إلى العمل العادي والمنسق في إطار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. ومن جانبنا، كنا دائما وما زلنا منفتحين على التعاون البناء مع جميع الأطراف المعنية.

ونود، على وجه الخصوص، أن ننصح زملاءنا في المجلس بعدم اتخاذ المزيد من الخطوات المدمرة، لا سيما فيما يتعلق بدعم المرشحين غير الشرعيين لمنصب الممثل السامي. ومن المرجح أن تؤدي هذه الإجراءات قصيرة النظر إلى تعقيد الحالة السياسية الداخلية في البوسنة والهرسك، مما يؤدي فعليا إلى تراجع إنجازات المجتمع الدولي على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، مما سيعرض دون شك اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك للخطر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعرب الصين عن أسفها لعدم اعتماد مشروع القرار S/2021/667 الذي يؤكد دعم مجلس الأمن للتمثيل المناسب لولاية الممثل السامي للبوسنة والهرسك. ويعني ذلك أن المرشح الذي طرحته الأطراف المعنية لم يحصل على موافقة المجلس وبالتالي يفتقر إلى الشرعية.

وأود أن أؤكد على أن الصين تحترم دائما سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، وتعتقد أن شعبها لديه القدرة والحكمة على معالجة مشاكله. لقد أصبح مكتب الممثل السامي مفارقة تاريخية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرس النهج المحدد الذي يقدم من خلاله الدعم للبوسنة والهرسك في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام من أجل تكييفه على نحو أفضل مع احتياجات شعب البوسنة والهرسك.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن موقف أيرلندا بشأن هذه المسألة وقرارها الامتناع عن التصويت اليوم.

تؤيد أيرلندا تأييدا كاملا مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك وتعتقد أن دوره لا يزال حيويا في العمل على بناء مستقبل مستقر ومزدهر للبوسنة والهرسك. ونرحب بقرار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بشأن تعيين السيد كريستيان شميت ممثلا ساميا ونتطلع إلى العمل معه.

ونرى بوضوح أن تعبير مجلس الأمن عن تأييده ليس ضروريا قانونا لكي يبدأ نفاذ قرار المجلس التوجيهي بتعيين ممثل سام جديد. ونحن منفتحون من حيث المبدأ على مشروع قرار يرحب بتعيين الممثل السامي الجديد ويوافق عليه.

وامتنعنا عن التصويت على مشروع القرار S/2021/667، لأنه سيقيد سلطات الممثل السامي ويفرض إطارا زمنيا لإغلاق مكتب الممثل السامي، وهو ما لا يمكننا قبوله. ونذكر بأن أحدث تقرير أحاله الأمين العام (انظر S/2021/409) يشير إلى أنه لم يحرز تقدم في تنفيذ جدول أعمال مجموعة ٥+٢، الذي يعد استكماله شرطا أساسيا لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد مرة أخرى على أن أيرلندا ترغب في رؤية البوسنة والهرسك بلدا مستقرا ومزدهرا. ونؤيد عمل جميع الذين يستطيعون مساعدة البلد في تحقيق ذلك الهدف.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الولايات المتحدة بتعيين المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام لكريستيان شميت. غير أن الولايات المتحدة، إلى جانب شركائها في مجلس الأمن، لن تؤيد نصا يقوض اتفاق دايتون للسلام والقرارات التي يتخذها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. ولذلك امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار S/2021/667.

وكان المجلس التوجيهي قد عين كريستيان شميت ممثلا ساميا جديدا في ٢٧ أيار/مايو. ووافق جميع أعضاء المجلس التوجيهي باستثناء روسيا على تعيين السيد شميت. ولا تتطلب قرارات المجلس التوجيهي الإجماع. وفي ٣ حزيران/يونيه، أبلغ الممثل السامي إنزكو الأمينَ العام بالتعيين، وبعث رسالة إلى رئيس مجلس الأمن. وسيتولى السيد شميت مهام منصبه في ١ آب/أغسطس. ولا يوجد دور حاسم للأمين العام أو مجلس الأمن في عملية التعيين ولا يشترط أن يتخذ المجلس إجراء لتأكيد تعيين السيد شميت.

ولم يطلب قط من مجلس الأمن تعيين ممثل سام أو تأييد ذلك. ويتفق المجتمع الدولي على الهدف طويل الأجل المتمثل في إغلاق مكتب الممثل السامي. وقد وضعت شروط إغلاق المكتب بوضوح في عام ٢٠٠٨ في جدول أعمال مجموعة ٥+٢ بدعم من المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بأكمله، بما في ذلك روسيا. ولم تتحقق هذه الشروط بعد. وكما أعرب عن ذلك الكثير من أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى في الجلسة المعقودة في ٤ أيار/مايو (انظر S/2021/436) تأييدا لخطة ٥+٢ لا تزال هناك حاجة إلى إصلاحات عاجلة لضمان الاستقرار في البوسنة والهرسك. ولا يزال الخطاب القومي يسبب الانقسام في البلد ويمنع إحراز تقدم حقيقي في الإصلاحات.

وعلى نقيض خطة ٥+٢ التي أيدتها روسيا من قبل لسنوات، أعربت روسيا بما في ذلك في المجلس، عن ضرورة إغلاق المكتب دون تأخير. وبالرغم من أن مشروع القرار اليوم يرحب بتعيين السيد شميت، فإنه يتضمن أيضا صياغة تدعو إلى إغلاق مكتب الممثل السامي دون الوفاء بشروط خطة ٥+٢. ويتعارض ذلك مع ما يقرب من مرور عقد على الاتفاق الدولي وكان من شأنه أن يكون قرارا غير مسبوق لمجلس الأمن.

ويعتبر الدور الموضوعي والحاسم للممثل السامي في هذه العملية أساسيا للجهود المستمرة من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك ويظل كذلك إلى حين الوفاء بشروط خطة ٥+٢.

وقد أيد مجلس الأمن هذه الشروط مرات عديدة كان آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ولهذه الأسباب ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد تعيين السيد شميت.

وفي الختام، إن من مصلحة مجلس الأمن الحفاظ على نافذة مفتوحة مع مكتب الممثل السامي، بما في ذلك من خلال تقديم التقارير وإتاحة الفرص بانتظام للممثل السامي بما يمكنه من تقديم الإحاطات إلى المجلس. ولهذه الأسباب جميعا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع القرار اليوم.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): امتنعت إستونيا، على غرار أغلبية أعضاء مجلس الأمن، عن التصويت على مشروع القرار (S/2021/667) الذي اقترحته روسيا والصين. ولم يحقق النص توقعاتنا. لقد طرح مشروع القرار لكشف الانقسامات في المجلس وليس لحل أي من المسائل المطروحة. ويبين امتناع ١٣ عضوا في مجلس الأمن عن التصويت على مشروع القرار أن المبادرة لم تنفذ بروح من التوافق. عوضا عن ذلك يمكن وصف هذا النهج بأنه نهج غير توافقي وغير بناء.

وترحب إستونيا بتعيين السيد كريستيان شميت ممثلا ساميا لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك وتوافق عليه. ويعتبر هذا القرار الذي اتخذه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك قرارا مشروعا تماما. وأكرر تأكيد دعم إستونيا الكامل لمكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك حتى يكون قويا وفعالا. وما يزال عمله مهما ومفيدا للمساعدة في تيسير الحوار وحل النزاعات وتعزيز التعاون بين الأطراف. وتؤيد استونيا بقوة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونحن على يقين من أن مستقبلها يرتبط بالمسار الأوروبي الأطلسي.

السيدة سيد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود النرويج التعليق على نقطتين لتفسير امتناعها عن التصويت على مشروع القرار S/2021/667. أود أولا أن أشدد على أن النرويج ما تزال تؤيد تأييدا كاملا مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

وتؤيد عمله المستمر من أجل تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام ١٩٩٥ ومبادئ خطة ٥+٢ بوصفهما شرطان لازمان لإغلاق مكتب الممثل السامي. تؤيد النرويج قرار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك بتعيين السيد كريستيان شميت ممثلا ساميا.

واقتضى تأييدنا لتلك المبادئ واعتقادنا بضرورة استيفاء المتطلبات الراسخة قبل إغلاق مكتب الممثل السامي أن نمتنع عن التصويت اليوم مع معظم زملائنا. وندعو سلطات البوسنة والهرسك إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإنجاز خطة ٥+٢.

ثانيا، نؤكد اعتقادنا بأنه ينبغي أن تكون جميع قرارات المجلس نتيجة للحوار وأن تتبع الممارسة المعتادة، ما لم يكن اتخاذ خيار آخر ضروريا.

ختاما نأسف حقا لأن مشروع النص لا يمثل رأي جميع أعضاء المجلس.

السيدة فاري (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على مشروع القرار S/2021/667 اليوم لتأكيد تأييدها لمكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك ورفض محاولات الحد من سلطاته أو إنهاء دور الممثل السامي قبل الأوان. ولا يزال قرار مجلس الأمن أو غيره من الإجراءات التي يتخذها لا تشكل شرطا قانونيا لتعيين الممثل السامي الجديد، السيد كريستيان شميت.

لقد عُيِّن السيد شميدت بنجاح من قبل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك في ٢٧ أيار/مايو وسيتولى منصبه في ١ آب/أغسطس بغض النظر عن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن أو لم يتخذها. ولكن أوضحنا عدم اعتراضنا على قرار أو رسالة من قبل مجلس الأمن ترحب بتعيين الممثل السامي وفقا للممارسة السابقة للمجلس، وأنه يمكننا تأييد ذلك. بيد أنه لا يمكننا قبول قرار يسعى إلى إغلاق مكتب الممثل السامي وإنهاء سلطاته التنفيذية قبل الأوان أو يفرض حدا زمنيا غير واقعي لتأييد المجلس لتعيين السيد شميت.

وتتجاوز تلك المقترحات الممارسة السابقة لمجلس الأمن وتتعدى على المسائل التي تقع ضمن مسؤولية مجلس تنفيذ السلام. وهي لا تتفق مع معايير خطة ٥+٢ التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي، والتي لم تستوفَ بعد للأسف. وعلاوة على ذلك فهي لا تتسق مع تأييد مجلس الأمن لمعايير خطة ٥+٢ التي كررها العديد من أعضاء المجلس في بياناتهم الأخيرة وفي القرار ٢٥٤٩ (٢٠٢٠) الذي أُتخذ بالإجماع في العام الماضي.

وينبغي أن يظل تركيز مجلس الأمن منصبّا على دعم استقرار البوسنة والهرسك وأمنها. ولا يزال مكتب الممثل السامي ضروريا للإشراف على الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك – اتفاق دايتون للسلام. وسيؤدي تراجع المجلس من جانب أحادي عن التزامه الطويل الأمد بمعايير خطة ٥+٢ إلى تقويض ذلك الاتفاق ويشكل سابقة خطيرة في عملنا.

ولا يعود فشل مشروع القرار اليوم إلى عدم تأييد مكتب الممثل السامي بل إلى تأييد المجلس الدائم لدور الممثل السامي وأهميته إلى حين استيفاء البوسنة والهرسك للشروط المطلوبة لإغلاقه.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يجري تصويتنا اليوم في ظل وضع راهن معقد في البوسنة والهرسك. ولا تزال هناك شواغل جدية بشأن استمرار الخُطَب المثيرة للخلاف والشقاق السياسي بين الكيانات والمجتمع. وفي الوقت نفسه أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى استمرار زيادة المصاعب والتوترات اليومية. وتعمّق هذه المخاطر الأسباب الجذرية الطويلة الأمد لعدم الاستقرار وتهدد آفاق السلام والمصالحة في البلد.

ولأجل التصدي لهذه التحديات، ينبغي للأطراف المعنية والمجتمع الدولي السعي إلى التزامات وتدابير عملية أقوى تهدف إلى بناء السلام وتعزيز التنمية وتحسين رفاه السكان. ولا يزال الحوار وتدابير بناء

الثقة مهمين في هذا الصدد. وينبغي للشركاء الدوليين دعم جهود قادة البوسنة والهرسك وطوائفها وشعبها بطريقة بناءة ومجدية وفقا للقانون الدولي والتطلعات المشروعة للبلد وشعبه.

وفي سياق هذه العملية ينبغي أن يكفل تنفيذ اتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن تيسير الحوار والحل السلمي للخلافات بين الأطراف المعنية بما يحقق السلام والتنمية في البلد ومنطقة غرب البلقان في الأجل الطويل.

وإذ نضع ذلك في الاعتبار نرى أنه يجب على أعضاء المجلس أن يسعوا جاهدين لتجنب اختلاف الآراء بشأن الوضع المعقد والهش في البوسنة والهرسك. ونأمل أن يواصل جميع المعنيين المشاركة البناءة في الحوار لإيجاد أرضية مشتركة وتحقيق توافق في الآراء مع مراعاة المصالح والتطلعات المشروعة لكلا الجانبين.

السيد أوتشوا مارتينيز (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشرح امتناع المكسيك عن التصويت على مشروع القرار S/2021/667 الذي نظر فيه المجلس للتو.

ترحب المكسيك بتعيين السيد شميت ممثلا ساميا لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك من قبل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في البلد. وبالرغم من أن أعضاء المجلس قد أعربوا عن آرائهم بشأن تعيين الممثل السامي في الماضي، يتضمن النص المقدم اليوم عناصر تعتقد المكسيك أنها ليست من اختصاص مجلس الأمن، وخاصة تلك التي تشير إلى سلطات بون.

ونعتقد أيضا أنه من السابق لأوانه النظر في إغلاق مكتب الممثل السامي بسبب عدم إحراز تقدم كاف فيما يتعلق بأهداف خطة عمل ٥+٢ وشروطها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأتكلم الآن بصفتي ممثل فرنسا.

امتنعت فرنسا عن التصويت على مشروع القرار S/2021/667، الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين، لأنه ليس من حق مجلس الأمن أن يضع شروطا لتعيين كريستيان شميت أو أن يبت في إغلاق مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

وعلى نحو ما أكد عدد من أعضاء المجلس في الجلسة المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8810)، أحرزت البوسنة والهرسك تقدما في تحقيق استقرارها على مدى ٢٥ عاما الماضية، ولكن الحالة لا تزال هشة. وثمة اتجاهات مقلقة للغاية ولا تزال التوترات المجتمعية شديدة. بل إن بعض القادة يدعون إلى الانفصال، ويشككون في السلامة الإقليمية للبلد، بما يخالف اتفاق دايتون.

ونعتقد، مثلما تعتقد الغالبية العظمى من أعضاء المجلس، أن المؤسسات المعنية بمرحلة ما بعد النزاع، ولا سيما مكتب الممثل السامي، لا تزال ضرورية أكثر من أي وقت مضى. ونؤكد من جديد اتفاقنا مع الهدف الذي تحدد عام ٢٠٠٨، والمتمثل في أن يغلق المكتب عندما يتم الوفاء بالشروط التي حددها جدول أعمال ٥+٢. وهذا ليس هو الحال اليوم.

وعلى نحو ما أكدنا في السابق، فقد تم احترام شروط تعيين السيد شميت. وسيتولى مهامه في ١ آب/أغسطس. ونحن على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس بشأن مشروع قرار يرحب بتعيينه. وسيكون مشروع القرار هذا بمثابة بيان سياسي ترحيبي، ولكنه ليس شرطا قانونيا.

وستواصل فرنسا العمل مع شركائها، البوسنة والهرسك أولا وقبل كل شيء، الموقعين على اتفاق دايتون في باريس، ومع جميع الشهود عليه، ومع أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وجميع الشركاء الإقليميين دعما لسيادة البلد وسلامته الإقليمية ولتحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية صوب التكامل الأوروبي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لم يعد هناك متحدثون مدرجون في قائمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.